

إدارة مشتركة لمدينة معارض السيارات والاكتاب بعد الإنتهاء من الدراسة

عبد المنعم مسعود

اتفق محافظ دمشق بشر الصبان وريف دمشق علاء إبراهيم على تشكيل إدارة مشتركة لتأسيس وبناء مدينة معارض لبيع وشراء السيارات في منطقة الدوير وذلك بعد موافقة وزارة النقل على تخصيص ١٤٠٠ دونم أرضاً في المنطقة لصالح المدينة الجديدة.

وتتألف الإدارة المشتركة من سبعة أعضاء أربعة عن محافظة الريف وثلاثة عن محافظة دمشق يرجح أن تكون رئاستها محافظة الريف.

وأتفق في الاجتماع الذي عقد في محافظة ريف دمشق على إشراك المكاتب التنفيذية في عضوية الإدارة المشتركة للمدينة. وقال مدير التخطيط العمراني في محافظة ريف دمشق مالك الجرادات في تصريح خاص لـ«الوطن»: إنه وبعد إقرار الإدارة المشتركة للمدينة سيتم اتخاذ قرار بعملية تنظيم المدينة الجديدة عبر تكليف جهة ثالثة خاصة أو عامة لإعداد الدراسات والمخططات اللازمة متوقفاً أن تكون جامعة دمشق هي الجهة المعنية.

ورأى الجرادات أن المساحة الحالية كافية لكن بالتأكيد الدراسات ستضمن احتمالات التوسع للمدينة متوقفاً أن انجاز الدراسة سيستغرق من ٤-٥ أشهر لافتاً إلى أنه بعد إقرارها ستبدأ مرحلة الاكتاب ومرحلة تأمين الخدمات والبنى التحتية للمدينة وغيرها من القضايا التنفيذية لتظهر المدينة على الأرض.

وأشار الجرادات إلى أن قرار الإدارة المشتركة يعتبر الأول من نوعه بين المحافظتين مرجحاً أن تكون له نتائج إيجابية لناحية تنظيم سوق بيع وشراء السيارات.

يذكر أن هذا الاجتماع هو الثالث بين أركان المحافظتين خلال الفترة الأخيرة في إطار سعي المحافظتين لتنظيم مداخل المدينة الشمالية والجنوبية، خصوصاً تركيز معارض السيارات على هذه المداخل والتي يتم إنتائها الآن من المدخل الشمالي للمدينة.



افتتاح قسم تنظير الهضمية في «المواساة» الجامعي خلال أيام.. وترميم جهاز المرئان بتكلفة ٢٨٠ مليون ليرة

الأمين لـ«الوطن»: لدى المواساة سيارة إسعاف واحدة فقط!

والصدرية والعصبية والغدد والكلى وأمراض الدم والعمامة والأمراض العصبية.. الخ، إضافة إلى أقسام الجراحة العامة والصدرية وجراحة الأوعية والجراحة العظمية والجراحة العصبية والجراحة البولية، ناهيك عن عيادات تسكين الألم.

مضيفاً: لدينا نقص في سيارات الإسعاف، والمشفى لا يملك سوى سيارة إسعاف واحدة تعمل حالياً، علماً أنه من المقترض وجود ٦ سيارات.

وأكد الأمين إنجاز العديد من العمليات الكبيرة والنوعية، مؤكداً إجراء ١٢ ألف عملية خلال النصف الأول من العام الجاري في ٣٦ غرفة تشمل جميع التخصصات من أذنبة وعظمية وعينية وجراحة، مشيراً إلى أن المشفى استقبل ٦٠ ألف حالة إسعافية منذ بداية العام، ويوماً هناك ٤٠٠ حالة في قسم الإسعاف، كما أن العيادات الشاملة تستقبل ١٥٠ ألف حالة سنوياً بما فيها الهضمية.

ولفت مدير المشفى إلى العمل على موضوع التوسعة التي ستحدث نقلة في المنظومة الإسعافية، موضحاً أن المبنى الإسعافي الجديد من المقترض إنهاء أعمال إنشائه منتصف العام القادم ليستكمل إنجازه في غضون سنتين، ليستقبل المشفى في حينه ١٥٠٠ مواطن في المبنى بدلاً من ٤٠٠ مواطن.



وأكد مدير عام المشفى أنه تم تطبيق الدور الإلكتروني على الأذنبة والعينية، ويطبق حالياً على «المخبر» ليمارس إلى تنفيذها في ٢٥ عيادة شاملة كخطوة غير متوقعة في مشافي الدولة بعد، علماً أن الأذنبة تتضمن ٤ عيادات تشمل العامة وتخطيط السمع وجذع الدماغ والمعاوقة السمعية، كما أن عيادات العينية تشمل البصريات والشبكية والحول والقرنية والعيادات العينية العامة والقرنية والزرق.

ويضم المشفى ١١ عيادة داخلية في اختصاصات الهضمية والنفسية والقلب والتي تمت إعادة تأهيلها بالكامل بمعايير حضارية أوروبية، منوهاً على المشفى ما يفسح المجال لاستقبال مرضى آخرين.

مضيفاً: إنه تم إجراء أول اختبار لعملية استئصال ورم نكث بالصوت والصورة من إحدى غرف العمليات الكبيرة إلى أحد المدرجات وإطلع طلاب الدراسات العليا على إجرائها. ولافت نجاحاً مبرزاً ضمن خطة المشفى لربط العمليات ضمن الاهتمام بالجوانب الأكاديمية.

كشف مدير عام مشفى المواساة حيث لـ«الوطن» عن افتتاح قسم تنظير الهضمية الجديد خلال أيام وذلك بعد إنجاز أعمال إعادة الترميم بشكل كامل.

ولفت الأمين إلى أن القسم يستقبل مئات الحالات شهرياً على صعيد التنظير الهضمي العلوي والسفلي، مؤكداً أن القسم مفضل وتم إعادة تأهيله بتكلفة ٥٥ مليون ليرة سورية، منوهاً بإعادة التأهيل وفق مواصفات جيدة مع إجراء أعمال التوسعة على القسم وإضافة غرف تنظير أخرى لاستقبال المزيد من الحالات، علماً أن القسم يستقبل ٢٠ حالة يومياً، مشيراً إلى أهمية لوجود المناظير الحديثة التي تمت ردها من الخارج.

كما كشف مدير عام المشفى أنه تم الاتفاق مع إحدى الشركات لإصلاح جهاز المرئان بعد تعطله لسنوات، وخاصة أن الجهاز في الخدمة منذ ١٠ سنوات، مبيناً أن تكلفة تأهيل الجهاز تقدر بـ ٢٨٠ مليون ليرة سورية، على أن يكون الجهاز في الخدمة لمدة ٣ سنوات، ولتأمين إلى عدد من المشاريع على صعيد عمليات اليوم الواحد (الصغيرة والمتوسطة) وعمليات الأذنبة الخارجي

٦ مخازن عادت للعمل في ريف الرقة مدير التموين: ٤ آلاف أسطوانة غاز شهرياً و٨ محطات للمحروقات عادت للعمل

محمود الصالح

أكد مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في الرقة سهيل العبد الله توافر معظم المواد التموينية اللازمة في ريف الرقة المحرر، لافتاً إلى عودة الأفران ومحطات الوقود ومراكز توزيع الغاز إلى العمل بعد توقف دام عدة سنوات، لافتاً إلى تجاوب وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك لطلب أبناء المحافظة بعد التحرير وتوجيه اللجان الفرعية لدراسة واقع الأفران لكونها تشكل القضية الأساسية لتأمين رغيف الخبز للمواطنين، وتمت إعادة تشغيل ٦ أفران في مناطق السبخة ومعدان والديسي والمناطق الأخرى.

وأشار العبد الله إلى إعادة تزويد مخبز فيخحة البلدي في ريف الرقة بمخصصاته من الطحين والبالفة طنين يومياً ومخبز غانم العلمي التوميني الخاص بمخصصات قدرها ٣ أطنان يومياً ومخز العشايشة التوميني الخاص بكمية ٤ أطنان ومخز البوحد بكمية ٣,٥ أطنان ومخز مغلة صغيرة ومغلة كبيرة بكمية طن واحد لكل منهما يومياً، وتم تحديد مخصصات هذه الأفران على ضوء الكثافة السكانية لكل منطقة، ويتم الآن العمل على إعادة صيانة مخبز السبخة الاحتياطي.

وعن واقع توافر المحروقات في المناطق المحررة وخاصة مادة المازوت التي تشكل تشغيل مشروعات الري التي تشكل العبد الله: استطعنا توفير جميع أنواع المحروقات للمناطق الأمانة حيث أعدنا تزويد ٨ محطات للمحروقات في الأراضي المحررة منها مركزان للمحروقات ومحطة منتقلة وتم خلال شهر تموز الماضي تنفيذ ١٧ طلباً للمازوت و١٤ طلباً للبتزين، تافياً وجود أي اختناقات في محطات الوقود. وعن مادة غاز البوتان التي لم تكن متوافرة لأبناء الرقة منذ دخول المجموعات الإرهابية إليها، أكد العبد الله تفعيل ١٣ مركزاً لتوزيع الغاز في ريف المحرر وبلغت كمية أسطوانات الغاز الموزعة خلال الشهر الماضي ٤ آلاف أسطوانة تم استجراؤها من محافظة دير الزور وتوزع بالسعر الرسمي، مشيراً إلى وجود ٨ رخص أخرى لتوزيع أسطوانات الغاز في طور إنهاء الموافقات المطلوبة لتفعيلها.

وأشار مدير التموين إلى وجود حاجة ماسة لافتتاح منافذ البيع للسورية للتجارة لكونها الجهة المنافسة القادرة على تحقيق المنافسة وتوفير المواد بالجودة والأسعار المناسبة، منوهاً بتوافر الخضر وبكميات كبيرة من الإنتاج المحلي، وبأن أسعارها أقل بكثير من الأسعار في باقي المحافظات.

لا قبول للثانويات الجديدة في التعليم المفتوح وحصر التسجيل لعام ٢٠١٦ وما قبله

الوطن

يبدو أن مجلس التعليم العالي في طريقه إلى تطبيق جميع الشروط الجديدة الخاصة بالتعليم المفتوح في الجامعات السورية وذلك بشكل تدريجي.

وفي قرارات جديدة أقر مجلس التعليم العالي جملة من الشروط حول قبول الطلاب في برامج التعليم المفتوح بأن يكون الطالب حاصل على شهادة الدراسة الثانوية السورية أو ما يعادلها وفقاً لنظام تعادل الشهادات المعتمد في وزارة التربية، وأن يكون قد مر عليها سنتان على الأقل، ويشترط أن تكون الشهادة متفقة مع الاختصاص المطلوب للتسجيل فيه.

وبينت الشروط الجديدة أنه لا يحق للطلاب إلا التسجيل ببرامج واحد من برامج المفتوح، وحددت مدة الإبقاء في البرامج بثلاث سنوات لكل عام دراسي، وولفت إلى أهمية الطلاب إيقاف التسجيل لمدة سنتين على الأكثر، على أن لا تحسب مدة الإيقاف من ضمن المدة المحددة للإبقاء.

وطالب المجلس الجامعات بتشكيل لجان من الكليات المعنية لإعادة النظر في الخطط الدراسية مع مراعاة عدم افتتاح اختصاصات تطبيقية، أو اختصاصات متماثلة مع الموجودة في التعليم العام، على أن يتم تطبيق القرار على المقبولين من الشهادة الثانوية للدورة الفاتحة من العام الجاري، وعن هذا الموضوع كشفت نائبة رئيس جامعة دمشق لشؤون التعليم المفتوح صفاء أوتاني في تصريح لـ«الوطن»، أنه من بموجب القرارات لم يعد مسوحاً قبول المستجدين في الثانويات الجديدة في الشهادة الثانوية، على أن يتم قبولهم بعد مرور عامين، إضافة إلى حصر التسجيل على البرامج للدفعات والثانويات خلال عام ٢٠١٦ وما قبله.

مضيفاً: إن هذه القرارات تعتبر تحدياً لبرامج التعليم المفتوح، الأمر الذي سينعكس بانخفاض أعداد الطلاب بشكل كبير ولحظوظ وخاصة أن عدد الطلاب في الثانويات قبل عام ٢٠١٦ ليس بالكثير، الأمر الذي يفهم منه عملياً/شبه اغتالق للتعليم المفتوح من الناحية الكمية.

ولفتت أوتاني إلى التوجيه بإعادة النظر بالبرامج المشابهة للتعليم النظامي تهادياً لإغلاظها (حسب ما فهم من القرارات)، علماً أن المعنيين لا يريدون أن يتقارب بين برامج التعليم المفتوح والنظامي.

أنهكهم التهجير والغلاء والتهميش ومعاناتهم فاقت الوصف مهجرو «التضامن» يطالبون محافظ دمشق بإنصافهم وإعادتهم إلى منازلهم

موقف محمد



الذي تسبب به الإرهابيون، ولاحظت أن القسم الغربي من الجزء الجنوبي من الحي طالته أضرار جسيمة ويمكن ترميم منازل، على حين القسم الشرقي كانت فيه نسبة الدمار أكبر.

وتقدر مساحة الجزء الغربي من القسم الجنوبي بأكثر من ٦٠ بالمتة، على حين تصل مساحة المنازل التي طالها دمار شبه كامل في قسمه الشرقي نحو ٤٠ بالمتة، ما يعني أن نسبة الدمار شبه كطالت ما يقرب من ٢٠ بالمتة من منازل الحي، على اعتبار أن القسم الشمالي الذي تقدر مساحته بأكثر من ٦٠ بالمتة من المساحة الكلية للحي كان تحت سيطرة الدولة.

ويشكل شبه يومي ينشر النشطاء في «فيسبوك» صوراً لجادات الحي وبيوتهم تظهر أن نسب كبيرة من منازل الحي صالحة للسكن وتحتاج إلى شيء بسيط من الترميم.

ومنذ يومين، أعلن رئيس اللجنة في أحد برامج إذاعة «سوريا FM» في رده على سؤال لأحد سكان الحي عن سبب تأخر اللجنة في تقديم تقييمها للوضع في الحي، عن اللجنة «أنهت عملياً في حي التضامن الخميس الماضي وسلمت تقريرها لمحافظة دمشق»، ودعا «الناس لقراءة القانون رقم ٣ والتعليمات التنفيذية التابعة له».

وقال سرور: إن «اللجنة سلطة تنفيذية تنفذ القانون، ولا يوجد أي اجتهادات شخصية أو استثناءات، وإنها قامت بتحديد البيوت الصالحة للسكن وإن نسبة الأضرار متفاوتة في الحي بين دمار كلي وجزئي وبيوت صالحة للسكن ممكن لأهالي العودة إليها».

ورداً على سؤال: إذا كان هناك ضغوط على اللجنة أو أن هناك جهات منتفعة من التقييم، قال: إن «اللجنة تقوم بعملها دون أي ضغوط وتضم مهندسين وخبراء، وإن بتحديد البيوت الصالحة للسكن وإن نسبة الأضرار متفاوتة في الحي بين دمار كلي وجزئي وبيوت صالحة للسكن ممكن لأهالي العودة إليها».

وسبق أن طلبت «الوطن» من سرور وضعها بصورة الإحصائية التي ستوصل إليها اللجنة، الأمر الذي رحب به، جاءت محاولاتها بعد ذلك التواصل معه ومع عضو اللجنة طارق نحاس لمعرفة ما تضمنته الإحصائية بالفشل.

الطبيعية علماً أن منطقة حي التضامن ليس فيها أضرار كبيرة وبعض الحارات غير متضررة على الإطلاق وأغلب الحارات صالحة للسكن.

وأعرب الأهالي في النداء عن أملهم، بأن «يكون هناك تطبيق فعلي لعمل اللجنة المكلفة بتقييم الأضرار ونحن مستعدون للتعويض من أهالي المنطقة لمرافقة اللجنة بكامل الحي لكوننا نعرف المنطقة جيداً».

وأكدوا استعدادهم «لتقديم المساعدة والوقوف جنباً إلى جنب مع العنيتين وإحضار الألبات والمعدات حتى ولو على حسابهم الخاص لتنظيف الحي وفتح الطرقات لإعادة الحياة الطبيعية للحي وعودة مؤسسات الدولة»، مطالبين الجهات المعنية «الأخذ بالحسبان ما يعانيه أهالي حي التضامن المهجور من سوء الأوضاع المعيشية وغلاء الأجارات».

وأوضح الأهالي، أنهم «ينتظرون بفارغ الصبر قرار السماح لهم بالعودة إلى منازلهم، وفي منشور آخر في الصفحة، ذاتها قال الأهالي: رغم حجم

كثف مهجرو الجزء الجنوبي من حي التضامن في دمشق الذين أنهكتهم معاناة التهجير والغلاء، من حملتهم على صفحات مواقع التواصل الاجتماعي، المطالبة بعودتهم إلى منازلهم، ويتقرير موضوعي للجنة تطبيق القانون رقم ٣ في المنطقة.

وتمكن الجيش العربي السوري أواخر أيار الماضي من دحر تنظيم داعش الإرهابي من الجزء الجنوبي من حي التضامن، وسمح لأهاليه بتفقد منازلهم بشكل يومي حتى الآن.

ويجري تطبيق القانون رقم ٣ لعام ٢٠١٨ في المنطقة، والمتضمن إزالة الأضرار وتحديد المباني المتضررة غير الصالحة للسكن، حيث شكلت محافظة دمشق لجنة برئاسة عضو المكتب التنفيذي، فيصل سرور، وعضوية كل من «طارق نحاس ومجال إبراهيم وبيشار الفلطة وجمال يوسف وحمد حيدر»، وقامت بأكثر من جولة في الحي.

ومنذ تحرير المنطقة من الإرهاب نشط المهجورون من أهالي الحي على مواقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك» عبر عدة صفحات منها «مهجرو حي التضامن»، و«مهجرو حي التضامن وما حوله»، وجهاً من خلالها العديد من النداءات للجهات المعنية لإسراع بإعادتهم إلى منازلهم بعد أن فاق حجم معاناتهم الوصف وسط تهميش للمسألة في أروقة الجهات المعنية والمسؤولة، لافتين إلى أن معظم من هجروا من جميع المحافظات والمدن والمناطق عادوا إلى منازلهم، وبدأت ورشات العمل بتأمين الخدمات في تلك المناطق.

ودعا عبر تلك الصفحات إلى التمسك بالعودة إلى منازلهم لافتين إلى أن «بناء هذا الحي الدمشقي الصامد في وجه الإرهاب هم من أصحاب الدخل المحدود ورجال الجيش العربي السوري وأبناء هذا الوطن الغالي».

وجاء في أحد النداءات التي نشرتها صفحة «مهجرو حي التضامن»: نحن أهالي حي التضامن المهجرين بفعل الإرهاب بقينا صفاً واحداً إلى جانب الدولة والجيش، نشاهد محافظ دمشق بشر الصبان العمل لإعادتنا إلى بيوتنا وحياتنا